مَا جَازَ نحويّاً عِنْدَ الأخْفَشِ الأَوْسَط ولمْ يُقرَأ به وأَثرُه في المعنى

What is a grammatically permissible at Al-AKhfash Al- Awsat which did not read it and its impact upon the meaning

إعداد

أ.م.د. عبد الرزاق علي حسين

جامعة الأنبار/ كلية التربية للبنات

Assistant Professor Dr.

Abdul Razzaq Ali Hussein

University of Anbar / College of Education for Women

إيميل: edw.dr.abdulrazaq77@uoanbar.edu.iq الهاتف المحمول: ٠٧٩٠٢٩٧٠٥٠٧

ملخّص البحث

تناولَ هذا البحث عددًا من المسائل الّتي أجازها الأخفش الأوسط في كتابه: (معاني القرآن) عند كلامه على إعراب الآيات القرآنية وتفسيرها، وهذه المسائل هي عبارة عن أوجهٍ إعرابيّة ذكر الأخفش الأوسط جوازها مع أنَّها لمْ يقرأ بها أحدٌ من القُرّاء السبعة، ولا العشرة، ولا الأربعة عشر، ولمْ تَرِد بها قراءةٌ شاذّة. وتناولتُ هذه الأوجه بالدّراسة والتّحليل معتمدًا كتب النّحو وكتب تفسير القرآن وإعرابه، وبيّنتُ جوانب التّوافق والاختلاف من جهة قواعد النّحو بين الصورة المقروء بها في القرآن الكريم، وبين ما أجازه الأخفش الأوسط، كما بيّنتُ ما يصحّ المعنى معه من هذه الأوجه، وما يختلف المعنى أو يختلّ معه.

Abstract

This paper is concerned with a number of issues which allowed by Al'afish Al'awsat in his book: (The Meanings of Quran) on the expression of the Quranic verses and their interpretations. And these issues of syntactic phrase are the aspects mentioned and allowed by Al'afish Al'awsat, though they are neither read by the readers the seven, nor the ten, and nor the fourteenth, without any reference to irregular reading. These aspects have been studied and analyzed relying on books of the grammar and books of interpretation and expression of the Quran. The evident

aspects of the agreement and the disagreement as bases between the grammar and the reading image in the holy Quran and with what allowed by Al'afish Al'awsat are really exposed. It also shows how the meaning differs and copes with these aspects.

المقدّمة

بسم الله، والحمد لله، والصّلاةُ والسّلام على سيّدنا محمّدٍ خيرِ خلق الله، وعلى آلهِ وصحبه ومَن والاه.

نَقَلَ علماء القراءات قراءات القرآن الكريم ممّا ثبت بالرّواية، فنقلوا صحيحها وشاذّها، واعتنوا بها عنايةً كبيرةً، وحرَصَ علماء العربيّة على توجيه هذه القراءات، وجاءت هذه التوجيهات مبثوثةً في ثنايا كتبهم من تفاسير، وكتب نحوٍ، وكتب حجج القراءات، وكتب معاني القرآن، وكتب إعراب القرآن.

والمُطالع لهذه الكتب –وبخاصّةٍ ما كان مؤلّفها من النّحاة– يجد فيها إجازة مؤلّفيها لأوجهٍ وحالاتٍ إعرابيّة لمْ تَرِد فيها قراءة، وأحيانًا تكون مقروءًا بها ولكنَّ مؤلّف الكتاب لا يعلمها، وقد اسوقفني الأمرُ مرارًا، وفكّرت في دراسة هذه الظّاهرة، وأحصيتُ ما جاء منها في كتب: التّفسير، وحجج القراءات، ومعاني القرآن، وإعراب القرآن، ولمّا كان المقامُ لا يتّسع لكلّ ما ذكره العلماء من مسائل الجواز، اقتصرت فيها على ما أجازه الأخفش الأوسط، مقتصرًا على ما تعلّق منها بالنّحو، واعتمدتُ فيها كتابه (معاني القرآن)، ودرستُ هذه المسائل دراسةً نحويّةً مع بيان أثر ما أجازه في المعنى، وقد استبعدتُ كلَّ وجهٍ أجازه الأخفش على أساس أنَّه لمْ يُقرأ به واتّضح لي بعد البحث أنَّه مقروءٌ به.

وفي الخِتام فإنّي لا أدَّعي لعملي هذا كمالًا، فهو لا ينبغي لغيره سبحانه، فإنْ أَصَبْتُ فيما ذَكَرتُ ففضلُ اللهِ، ولهُ الحمدُ، وإنْ جانَبتُ الصّوابَ فزَلَّةُ نفسي، وأستغفِرُ الله، وحسبي أنّي توخَّيتُ الصّوابَ مُحاوِلًا خِدمةَ لغتنا العزيزة.

والحمدُ لله ربّ العالَمِينَ، والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدنا محمّدٍ وعلى آلهِ وصحبه أجمعِينَ.

تمهيد:

الجائز في اللغة:

الجائز والجواز لغةً مِن (جَوَزَ)، وأصله في اللغة: اجتياز الطريق وسلوكه والسير فيه، وفي هذا يقول ابن منظور: "جُزْتُ الطريقَ، وجازَ الموضعَ جَوْزًا، وجُؤُوزًا، وجَوازًا، ومَجازًا، وجازَ بِهِ وجاوَزه جِوازًا، وأَجازه وأَجازَ غيرَه وجازَه: سَارَ فِيهِ وَسَلَكَهُ، وأَجازَه: خَلَّفه وقَطَعَهُ، وأَجازه: أَنْفَذَه"(١)، ويقول الفيّوميّ: "جازَ العَقدُ وغيرُه: نفذ ومضى على الصّحة، وأَجَزتُ العقدَ: جعلتُهُ جائزًا ونافِذًا"(٢).

ومن هنا يمكننا القول: إنَّ الجواز في اللغة يدلّ على صحّة ما يسلكه الشخص في كلّ شيءٍ، ومن هنا يرتبط بالمعنى المراد منه عند إطلاقه مصطلحًا.

الجائز اصطلاحًا:

يُعدّ لفظ (الجواز) وما يُشتَقُّ منه مِن الألفاظ التي تُطلق في الأحكام النّحويّة التي اعتمدها النّحاة في وصف صحّة الاستعمالات اللغوية، وعلى الرغم من هذا فإنّنا لا نجد تحديدًا دقيقًا له كمصطلحٍ، فلم يَضَع النّحاة للجائز معالمَ يُعرف بها، ولا خصائصَ يُحكَم عند توافرها في الاستعمال اللغويّ بأنَّه جائزٌ، فضلاً عن عدم تناولهم الجائزَ بوصفه مصطلحًا. ولو بحثنا في الكتب التي أُلِّفت في أصول النحو العربي كـ(الخصائص) لابن جني، و(لُمَع الأدلة) و(الإغراب في جَدَلِ الإعراب) لأبي البركات الأنباريّ، و(الاقتراح في علم أصول النحو) للسّيوطيّ، وغيرها، لَمَا وجدنا تعريفًا للجائز أو تحديدًا لمصطلحه، وإنّما كانوا يطلقونه كحكمٍ نحويٍّ ويأتون معه بشواهدَ وأمثلةٍ لبيان ما يجوز من الكلام، فالسّيوطيّ تحدّث عن أقسام الحكم النحوي –ومنها الجواز– من دون تحديدٍ له، فقال: "الحُكمُ النحويّ ينقسم إلى: واجبٍ، وممنوعٍ، وحسنٍ، وقبيحٍ، وخلافِ الأولى، وجائزٍ على السّواء ... الحُكم الجائز: والجائزُ على السّواء كحذفِ المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مُقتضى له"(٣).

وحاول بعض مَن ألَّفَ في الحدود النّحويّة، أو مصطلحات العلوم حدّ (الجواز)، لكنّهم – أيضًا– لمْ يحدّوه كمصطلحٍ له أسسه وشروطه، وإنّما وصفوه وصفًا تعريفيًّا فقط، ومِن هؤلاء: الرّمّانيّ الذي قال في حدّه: "الجَائِزُ: هو المَارُّ على جِهَةِ الصَّوَابِ"(٤)، وكذا حدّه أبو البقاء الكفويّ بقوله: "الجائزُ: هو المَارُّ على جِهةِ الصّوابِ، وهو مأخوذٌ من المُجاوَزةِ"(٥).

وبناءً على هذا يمكننا تحديد مفهوم الجائز من القراءة بأنَّه: ما تحتمله الكلمات القرآنية، أو التراكيب القرآنية مِن أوجهٍ إعرابيّةٍ تجوز لغةً وتصـــحُّ مِن الجهة النّحويّة، ولكنّها لمْ ترد بها قراءةٌ مرويّةٌ عن أيٍّ من القُرّاء سواءٌ أكانوا مِن أصحاب القراءات المتواترة، أم الشّاذّة.

ما يجوز نحويًّا عند الأخفش الأوسط ولم يُقرأ به:

تناول الأخفش الأوســـط في كتابه (معاني القرآن) إعراب الكثير من الآيات القرآنية، وتوجيه القراءات القرآنية، وكان عند توجيهه لآية قرآنيةٍ أو قراءةٍ يذكر في بعض الأحيان جواز وجهٍ إعرابيٍّ آخَر، وهذا الوجه الذي يذكره لم يقرأ به أحدٌ من القُرّاء، وكان يصرّح بهذا أحيانًا، ويهمل التصريح بعدم القراءة بذلك الوجه في أحيانٍ أُخرى، وتنوعت عباراته في التصـــريح، فمرّةً يصـــرّح بعبارة: (إلّا أنَّه لمْ يُقْرَأ)، وأحيانًا يجيز الوجه أو يستحسنه من غير التصريح بعدم القراءة به.

واتّضح لي بعد البحث أنَّ كثيرًا من المواضع التي أجازها على أنَّها غير مقروءةٍ قد قُرئَ بها، وبعد استبعادي المسائل اللغوية والصرفية تحدد المسائل النحوية الآتية:

أوّلًا: الاسم المشغول عنه:

وترجع هذه المسـألة إلى باب الاشـتغال، والاشـتغال –كما يُعرّفه ابن عصـفور–: "أنْ يتقدَّم اسـمٌ، ويتأخَّر عنه فِعلٌ مُتصـرّفٌ أو ما جرى مجراه، قد عمل في ضـمير ذلك الاسـم، أو سـببه، ولو لمْ يعمل فيه لَعمل في الاسم المُشتَغَل عنه أو موضعه"[٦]، ولا اختلاف في تعريف المحدثين عن تعريف القدامى، إذ عرّفه المحدثون بأنَّه: "أنْ يتقدَّم اســـمٌ واحدٌ ويتأخَّر عنه عاملٌ يعمل في ضميره مباشرةً، أو يعمل في سببيّ للمُتقدّم مشتمِلٍ على ضميرٍ يعود على المُتقدّم، بحيث لو خلا الكلام من الضّمير الّذي يباشر العامل ومن السّبب، وتفرَّغ العامِل للمُتقدّم لَعمل فيه النّصب لفظًا أو معنًى كما كان قبل التّقدّم"[٧]. ومثال ما عمل في ضـمير الاسـم قولنا: (زيدًا ضـربته)، ومثال ما عمل في سـببه قولنا: (زيدًا لقيتُ أخاه)، فـــــ(زيد) منصـوب بفعلٍ مُقدَّرٍ يُفسّره ما بعده عند البصريين، وبالفعل (ضَرَبَ) المذكور في الجملة عند الكوفيين[٨]، و(ضَرَبَ) قد عمل في ضمير الاســم الظّاهر (زيد) فنصــبه؛ ولولا هذا الضّــمير لكان (زيد) منصــوبًا بالفعل المذكور –عند

البصريين–، وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله: "وإن شئتَ قلتَ: (زيدًا ضربته)، وإنّما نَصْبُهُ على إضمار فعلٍ هذا يفسّره، كأنّك قلتَ: (ضربتُ زيدًا ضربته)، إلّا أنّهم لا يُظهرون هذا الفعلَ هنا؛ للاستغناء بتفسيره"(٩)، ومثله قال المُبرّد: "واعلم أنَّ المفعول إذا وقعَ في هذا الموضع وقد شُغِلَ الفعل عنه انتصبَ بالفعل المُضمر؛ لأنَّ الّذي بعده تفسيرٌ له"(١٠).

وللاسم المشغول عنه أحوالٌ كثيرةٌ لسنا في معرض الحديث عليها إلّا بما يتعلّق بمسألتنا، وهي ما أجازه الأخفش الأوسط في أثناء كلامه على قوله تعالى: ﴿ **يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّيَ فَٱرۡهَبُونِ** ﴾ (البقرة:٤٠)، إذ أجاز الأخفش الأوسط أنْ يكون الاسم المشغول عنه في الآية، وهو (إيّاي) مرفوعًا، فقال: "وأمّا قوله: ﴿**وَإِيَّيَ فَٱرۡهَبُونِ**﴾ ﴿**وَإِيَّيَ فَٱتَّقُونِ**﴾ (البقرة:٤١)، فقال: (وإيّايَ) وقد شَغَلتَ الفعل بالاسم المُضمر الّذي بعده الفعل؛ لأنَّ كلّ ما كان مِن الأمر والنّهي في هذا النّحو فهو منصوبٌ، نحو قولك: (زيدًا فَاضْرِبْ أَخاهُ)؛ لأنَّ الأمر والنّهي ممّا يُضمرَانِ كثيرًا، ويحسن فيهما الإضمار، والرّفع أيضًا جائزٌ على أنْ لا يُضمِر"(١١). وكلام الأخفش هذا مُحيّرٌ، فقوله: "وقد شَغَلتَ الفعل بالاسم المُضمر الّذي بعده الفعل" يُفهَمُ منه أنَّه موافقٌ للكوفيين في جَعْلِ الاسم المشغول عنه منصوبًا بالفعل المذكور بعده، وهو العامل في الضّمير، إلّا إنْ كان محقق الكتاب قد توهّم في زيادة الهاء في (بعده)، فإنْ كان كذلك فهو موافقٌ للبصريين في أنَّ الفعل قد شُغِلَ بالضّمير الّذي بعده، وهذا ما يُفهَمُ من قوله فيما بعد: "لأنَّ الأمر والنّهي ممّا يُضمرَانِ كثيرًا، ويحسن فيهما الإضمار"، أي: أنَّه يجعل النّصب في (إيّاي) بفعل أمرٍ مُضمرٍ دلَّ عليه الفعل المذكور، وتقديره: (ارهبوا)، وهذا هو مذهب البصريين –كما مرَّ آنفًا–.

ويكون تقدير الرّفع الّذي أجازه الأخفش الأوسط في (إيّاي): (وأنا فارهبونِ) على الرّغم من أنَّه لمْ يقرأ أحدٌ من القُرّاء بالرّفع. والنّحاة تكلّموا على أحوال الاسم المشغول عنه من جهة وجوب النّصب، وجواز النّصب والرّفع على حدٍّ سواء، وجواز الرّفع والنّصب مع رجحان النّصب، وجواز الرّفع والنّصب مع رجحان الرّفع(١٢). وما يخصّ مسألتنا هنا هو: ما تَعقَّبَ الاسمَ المشغولَ عنه فعلُ أمرٍ أو نهيٍ، وفي هذه الحال يجوز الرّفع في الاسم المشغول عنه، وكذا النّصب، ولكنَّ النّصب هو المختار الرّاجح(١٣)، ويعود رجحان النّصب مع الأمر والنّهي إلى أنَّ الأمر والنّهي من أساليب الطّلب، فهي تكون إنشاءً، ولمّا كان الأصل في الطّلب أنْ يكون بالفِعل فإنَّ حَمْلَ

الكلام في النّصب على الفعل أوْلى؛ لأنَّ النّصب يكون بتقدير فعلٍ، وهذا يتلاءم مع أسلوب الطّلب الّذي هو إنشاءٌ، بخلاف الرّفع فإنَّه يؤدّي إلى جعْلِ الجملة الطّلبيّة بعده خبرًا، والطّلب لا يحتمل الصّدق والكذب؛ لذا كان وقوعه خبرًا قليلًا [١٤]، وهو على قلّتِهِ يحتاج إلى تأويلٍ[١٥]، ولأجل كلّ ما تقدَّم ترجَّحَ النّصب في الاسم المشغول عنه الّذي تَعقَّبَه فعلُ أمرٍ أو نهيٍ[١٦]، بل حتّى مع رفعه نجد سيبويه يمنع كون الجملة الطّلبيّة الواقعة بعده خبرًا عنه، ويُقدّر رفعه على الخبريّة لمبتدإٍ محذوفٍ، وتكون الجملة الطّلبيّة معطوفةً على الجملة الخبريّة المكونة من المبتدأ المحذوف وخبره الّذي هو الاسم المشغول عنه، ففي قولنا: (زيدٌ فاضربه) يكون (زيد) خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ تقديره: (هذا زيدٌ)، وجملة (اضربه) معطوفةً بالفاء على جملة (هذا زيدٌ)، وفي هذا يقول: "وقد يَحْسُنُ ويستقيمُ أنْ تقولَ: (عبدُ الله فاضربه)، إذا كان مبينًا على مبتدإٍ مُظْهَرٍ أو مُضمَرٍ، فأمّا في المُظهر فقولك: (هذا زيدٌ فاضربْه)، وإنْ شئتَ لمْ تُظْهِرْ (هذا) ويَعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: (الهلالُ واللهِ فانظُر إليه)، كأنّك قلتَ: (هذا الهلالُ)، ثم جئتَ بالأمر"[١٧]. وهذا ما أكَّده ابن مضاء القرطبيّ، فهو لا يجيز –أيضًا– في الاسم المشغول عنه الّذي يعقبه فعل أمرٍ أو نهيٍ الرّفعَ على الابتداء بجَعْلِ جملة الطّلب خبره، وإنّما على جعْلِ الاسم المشغول عنه خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ[١٨].

أمّا الأخفش الأوسط فهو حين يجيز رفع الاسم المشغول عنه الواقع قبل فعل طلبٍ عاملٍ في ضمير هذا الاسم فإنَّه يجعل جملة الطّلب خبرًا للاسم المشغول عنه، ولا إشكال عنده في الفاء؛ لأنَّه يجوّز وقوع الفاء زائدةً بين المبتدأ والخبر –بحسب ما يُنقل عنه[١٩]–، وهو بهذا يوافق الفرّاء الّذي أجاز دخول الفاء في الخبر إذا كان أمرًا أو نهيًا[٢٠]، والنّحاة لا يجيزون دخول الفاء في الخبر في مِثل هذا[٢١].

واحتجَّ الأخفش الأوسط على جواز الرّفع في الآية بقول الشّاعر:

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا[٢٢]

وسيبويه يحمل رفع (خولان) على تقدير: (هذه)[٢٣]. وردَّ ابن مالك على الأخفش الأوسط جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ رافضًا احتجاجه بقول الشّاعر آنف الذّكر، فقال: "ورأيه

ضـعيفٌ؛ لأنَّه لمْ يرد به سـماعٌ، ولا حجّة له في قول الشّـاعر: وقائلةٍ خولانُ ..."[٢٤]، وجمهور النّحاة يُخرّجون البيت كتخريج سيبويه، وهو كون (خولان) خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ تقديره: (هذه)[٢٥].

وخلاصـة الأمر: أنَّ ما أجازه الأخفش الأوسط لا ينطبق على الآية؛ لأنَّه لمْ يَقرأ به أحدٌ من القُرّاء، فلا يجوز إجازته في القرآن؛ لأنَّ القراءة تؤخذ بالرّواية الصّـحيحة لا بالرّأي، وهي سُـنّةٌ لا يجوز مخالفتها بما يجوز في العربيّة[٢٦]. وعلى افتراض جواز ما ذكره الأخفش الأوسط في الكلام العربيّ لا في القرآن الكريم فإنَّ هذا الجواز يؤدّي إلى تغيّر المعنى، فقولنا: (زيدٌ فاضـــربه) على جَعْلِ (زيد) مبتدأً، و(اضربه) خبره، يكون معناه: الإخبار المحتمل للصّدق والكذب، أمّا على قول الجمهور بكون (زيد) خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ، وكون جملة الطّلب معطوفةً على جملة الخبر المكون من (زيد) والمبتدأ المحذوف فيكون المعنى: الإخبار عن المُشـار إليه بأنَّه (زيد)، مع طلبِ الأمر بضربه، وكذا الحال مع نصبِ الاسم المشغول عنه، فإنَّ معنى (زيدًا فاضربه): طلبُ ضرْبِ زيدٍ.

ولو حملنا جواز الرّفع في الآية على رأي الأخفش الأوسـط لصـار المعنى: (أنا فارهبونِ)، وهو إخبارٌ بـ(ارهبونِ) عن الضّمير (أنا) العائد إلى الذّات الإلهيّة، أو بالقول المحذوف الّذي هو الخبر، وجملة (فارهبونِ) مقولٌ له –عند مَن لا يجيز وقوع الجملة الطلبيّة خبرًا–، وتقدير الكلام: (أنا مقولٌ فيه ارهبوني)، وهو خبرٌ بأنَّه سـبحانه مُرْتَهَبٌ منه، وهذا ليس فيه دلالة على الأمر بالرّهبة بقدر ما فيه الإخبار بالرّهبة، في حين أنَّ المُراد في الآية: الأمرُ بأنْ يرهب العبادُ اللهَ سبحانه، وفيها معنى التّهديد[٢٧]. والله تعالى أعلمُ.

ثانيًا: الاسم بعد الفاء بين الرفع والنصب:

وممّا أجاز فيه الأخفش الأوسـط الرّفعَ والنّصـبَ في الاسـم بعد الفاء: قوله تعالى: ﴿**فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًـا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**﴾ (البقرة:١٨٤)، إذ قال: "يقول: (فعليه عِدّةٌ)، وإنْ شئتَ نصبتَ (العِدّة) على: (فَلْيَصُمْ عِدّةً)، إلّا أنَّه لمْ يُقْرَأ"[٢٨].

و(عِدّة) واقعةٌ في جواب الشّـرط، وفي الآية معطوفٌ محذوفٌ مع حرف العطف، وتقديره: (فمن كان منكم مريضًـا أو على سـفرٍ فأفطرَ فعِدّةٌ)[٢٩]، وفي جواب الشّـرط بعد الفاء محذوفٌ أيضًا، وتقديره على ما جاء في الآية مِن الرّفع: (فعليه عِدّةٌ)، وهكذا يُقدّره النّحاة[٣٠].

ويجوز بعد فاء الجزاء مجيء الاسم ومجيء الفعل، فمثال الاسم: قوله تعالى: ﴿**وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَوسٌ قَنُوط**﴾ (فصلت: ٤٩)، ومثال الفعل: قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۗ**﴾ (المائدة: ٩٥)، وعلى هذا فإنَّ تقديرَي الأخفش الأوسط في الرّفع والنّصب صحيحان من جهة دخول فاء الجزاء عليهما، ففاء الجزاء تدخل في الجواب الّذي يصلح الابتداء به كفعل الأمر، والفعل المسبوق بنهيٍ، وجملة المبتدأ والخبر، فهذه الأمور يصلح الابتداء بها، وذكرُها في الكلام يوحي بأنَّها مستأنفةٌ ولا ترتبط بما قبلها، فجيءَ بالفاء العاطفة الّتي تفيد التّعقيب وتؤذِنُ بأنَّ ما بعدها مُسَبَّبٌ عمّا قبلها؛ ولكونِ الفاء الحرفَ الوحيد من حروف العطف الّذي يوجد فيه هذا المعنى؛ لذا خصّوها بالجزاء[٣١]، فالتّقدير الّذي قدّره الأخفش الأوسط في الرّفع –إذًا– يصلح لكونه جوابًا بعد الفاء، ومع أنَّه جعل المبتدأ نكرةً، وهو(عِدّة) وقدّر الخبر محذوفًا، وهو(عليه)، إلّا أنَّه يجوز هنا الابتداء بالنّكرة؛ لأنَّ الفاء من مسوّغات الابتداء بالنّكرة[٣٢]، وكان الأَوْلى به تقدير المبتدأ محذوفًا، وجعْل (عِدّة) خبرًا له، كما فعل أبو حيّان حين قدّره: (فالواجبُ عِدّةٌ)، أو(فالحُكْمُ عِدّةٌ)[٣٣].

وكما أنَّ تقدير الرّفع عند الأخفش الأوسط صحيحٌ من جهة الفاء فكذلك تقدير النّصب عنده كان صحيحًا –أيضًا– من جهة الفاء، إذ قدّره: (فليصمْ عِدّةً)، بفعل أمرٍ، وفعل الأمر لا يصلح للجواب إلّا بالفاء –كما أسلفنا–.

وعلى الرّغم من صحّة التّقديرَينِ اللذين قدّرهما الأخفش الأوسط في الرّفع والنّصب إلّا أنَّ هناك مأخذًا عامًّا يؤخذ على إجازته النّصب في (عِدّة)، فضلًا عن مأخذَينِ آخَرَينِ: أحدهما نحويٌّ، والآخَرُ معنويٌّ، فالمأخذ العامّ هو أنَّ موضع هكذا إجازةٍ لا يكون في القرآن الكريم ما لمْ يكن مقروءًا به؛ لأنَّ القرآن ليس محلًّا للرّأي.

وأمّا المأخذ النّحويّ: فإنَّ النّحاة على الرّغم من إجازتهم مجيء الفعل والاسم بعد فاء الجزاء على السّواء، إلّا أنَّهم فرّقوا بين المذكور منهما وبين ما يُقدَّرُ، فيبدو أنَّ إجازتهم مجيء أيٍّ منهما مقصورةٌ على ما ظهر منهما بعد الفاء، أمّا في حال التّقدير فإنَّ الأَوْلى بالتّقدير عندهم: المبتدأ أو الخبر، أي: تُقدَّر جملةً اسميّةً؛ لكون التّقدير فيها مقصورًا على اسمٍ واحدٍ فقط، في حين يحتاج تقديرها جملةً فعليّةً إلى تقدير كلمتَينِ محذوفتَينِ، هما: الفعل وفاعله، ناهيكَ عن تقدير

الأخفش الأوسط في الآية الّذي اشتمل على لام الأمر مع الفعل وفاعله، ومِن المنطق أنْ يكون تقدير كلمةٍ واحدةٍ أَوْلى من تقدير كلمتَينِ أو أكثر؛ لذا كان ابن الحاجب يقول: "... أنَّ حذْف المبتدأ بعد فاء الجزاء أقربُ من حذْفِ الفعل والفاعل"[٣٤]، وكذا فعل السّيوطيّ، فقد تكلّم على ما يجوز فيه الرّفع والنّصب من الأسماء الواقعة بعد فاء الجزاء فقال: "... يجوز فيه -أيضًا-: الرّفع والنّصب، والأوّل أرجحُ؛ لأنَّ المحذوف معه شيءٌ واحدٌ، وهو المبتدأ، ومع النّصب شيئانِ، ولأنَّ وقوعَ الاسميّة بعد فاء الجزاء أكثرُ"[٣٥]، وإضافةً إلى هذا فقد أكَّد عددٌ من النّحاة أنَّ وجود فاء الجزاء داخلةً على ما لا يصلح كونه مبتدأً يُعدُّ مِن القرائنِ المُحَسِّنةِ لحذف المبتدأ[٣٦]، وهذا ينطبق على الآية الّتي نحن بصددها، فـ(عِدّة) غير صالحةٍ لكونها مبتدأً؛ لأنَّها نكرةٌ، والّذي سوّغ لجواز الابتداء بها هو فاء الجزاء، مع إمكان جعلها خبرًا وتقدير مبتدإٍ محذوفٍ.

وفي مقابل هذا صرّح عددٌ من النّحاة بأنَّ حذْفَ الفعل النّاصب للاسم بعد فاء الجزاء قليلٌ نادِرٌ، بخلاف حذْفِ المبتدأ فإنَّه مُطَّرِدٌ[٣٧].

أمّا من جهة المعنى، فمعلومٌ أنَّ الجملة الاسميّة تدلُّ على الثّبات والاستمرار، في حين تدلُّ الجملة الفعليّة على الحدوث والتّجدد[٣٨]، وهذا يعني أنَّ تقدير الرّفع في (عِدّة) يجعلها جملةً اسميّةً، فيجعل الحُكْم فيها ثابتًا مُستقرًّا، في حين أنَّ تقدير الجملة في النّصب على حذْفِ فعلٍ يسلب الحُكْم صِفة الثّبات، ويجعله قابِلًا للتّجدد والحدوث، وهذا مُخالِفٌ للمراد بالآية؛ إذ الحُكْم ثابتٌ بصيام أيّام الإفطار للمسافر أو المريض مرضًا مرجوًّا شفاؤه. والله تعالى أعلمُ.

ثالثًا: الاسم بعد (إمّا) بين رفعه ونصبه:

تكلّم الأخفش الأوسط على قوله تعالى: ﴿**إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**﴾ (الإنسان: ٣)، فقال: "وإنّما نصب؛ لأنَّ (إمّا) هي بمنزلة (أو)، ولا تعمل شيئًا، كأنَّه قال: (هَدَيْناهُ السّبيلَ شاكرًا أو كَفُورًا)، فنَصَبَه على الحال ... وقد يجوز الرّفع بعد (إمّا) في كلّ شيءٍ يجوز فيه الابتداء، ولو قلتَ: (مررتُ برجلٍ إمّا قاعدٍ وإمّا قائمٍ) جازَ، وهذا الّذي في القرآن جائزٌ أيضًا، ويكون رفعًا، إلّا أنَّه لمْ يُقرأ"[٣٩]. وقال في موضعٍ آخَر: "وقال: ﴿**إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا**

﴿وَإِمَّا كَفُورًا﴾، كذلك: ﴿إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ (مريم: ٧٥)، كأنّك لم تذكر (إمَّا)، وإنْ شئتَ ابتدأتَ ما بعدها فرفعته"(٤٠).

و(إمّا) هذه هي التّفصيليّة(٤١)، ويجوز فيما بعدها أنْ يكون جاريًا على أول الكلام كما يجوز الابتداء به، ومِثال ما يرجع إلى أول الكلام: قولنا: (قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو)، فـ(زيد) يرجع إلى ما قبل (إمّا)، فيكون فاعلًا لـ(قامَ)، ويكون (عمرو) معطوفًا عليه، وهذا يعني أنَّ (إمّا) تدخل الكلام لبيان التّفصيل فقط ولا تمنع عمل ما قبلها بما بعدها، ولا بُدَّ من تكريرها(٤٢)، وهذا ما أكَّده سيبويه بقوله: "و(إمّا) يجري ما بعدها ههنا على الابتداء وعلى الكلام الأوّل، ألَا ترى أنَّك تقول: (قد كان ذلك صلاحًا أو فسادًا) ... ويجوز الرّفعُ على ما ذكرنا"(٤٣).

وخلاصة القول: إنَّ ما أجازه الأخفش الأوسط جائزٌ في الكلام، أمّا في القرآن الكريم فلا يجوز في الموضع الّذي ذكره؛ لأنَّه غير مقروءٍ به، أمّا في الكلام في مِثل قولنا: (إنّي أكرمتُ زيدًا إمّا شاكرًا وإمّا جاحِدًا) فجائزٌ جعْلُ (شاكر)، و(جاحد) حالَينِ من (زيد)، كما يجوز رفعهما على تقدير مبتدإٍ، والتّقدير: (هو شاكرٌ أو جاحدٌ)، ولا اختلاف في المعنى بين النّصب والرّفع؛ إذ الحال وصْفٌ كما أنَّ الخبر وصْفٌ وكلاهما يُشبهان النّعت من جهة أنَّ الحال تدلّ على صِفةٍ في صاحبها، والخبر يبيّن صِفةً في المُخبَر عنه، فهما بهذا يشبهان النّعت الّذي يبيّن صِفةً من صفات المنعوت؛ ولأجل هذا الشّبه اشتركتْ هذه الثّلاثة في عددٍ من الأَحْكام، منها: أنَّه يجوز تعدد الخبر، وكذا تعدد الحال كما جاز تعدد النّعت(٤٤)، فقولنا: (زيدٌ قائمٌ) هو إخبارٌ عن (زيدٍ) بصفة القيام، وقولنا: (مررتُ برجلٍ قائمٍ) بيان صِفةٍ من صفات الرّجل، وهي: القيام، وقولنا: (مررتُ بزيدٍ قائمًا) فيه بيانٌ بصفة القيام لهيأةٍ من هيئاتِ زيدٍ.

فما ذكره الأخفش الأوسط -إذًا- جائزٌ في الكلام ولا غبار عليه نحويًّا سوى أنَّه في جواز الرّفع نحتاج إلى تقدير مضمرٍ، بخلاف النّصب، ومع كون تقدير المُضمر الّذي هو المبتدأ جائزًا، إلّا أنَّ عدم التّقدير والإضمار أَوْلى عند النّحاة من الإضمار؛ لأنَّ "الأصل عدم التّقدير"(٤٥).

رابعًا: الظرف بين إعرابه ونصبه على الظرفية:

تكلّم الأخفش الأوسط على قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ**﴾ (النساء: ٣٥)، قائلًا: " قال: ﴿**شِقَاقَ بَيْنِهِمَا**﴾ فأضاف إلى البين؛ لأنَّه قد يكون اسمًا ... ولو قال: (شقاقًا بينَهما) فجعلَ البينَ ظرفًا كان جائزًا حسنًا"[٤٦].

و(بين) في الآية اسمٌ وقعَ مجرورًا بالإضافة، وهو ما يسمّيه النّحاة بالظّرف المُتصرّف، وهو ما يُستعمَلُ ظرفًا وغير ظرفٍ، إذ يفارق الظّرفيّة فيُستعمَل استعمال الأسماء كأنْ يقع مبتدأً أو خبرًا، أو فاعلًا، أو مفعولًا، أو مجرورًا بحرف جرٍّ أو بالإضافة، وغيرها من مواضع إعراب الأسماء[٤٧]، ومِثاله في الظّرفيّة: قولنا: (جاءَ زيدٌ اليومَ)، ومثال خروجه عن الظّرفيّة: قولنا: (اليومُ مشمسٌ). وتصرّف الظّرف يُرجعه النّحاة إلى التّوسّع والمجاز[٤٨]، كما يصرّح النّحاة بأنَّ التّوسّع في ظروف الزّمان هو الأكثر في لسان العرب؛ لأنَّها أشدُّ تمكّنًا من ظروف المكان؛ لذا يرى بعض النّحاة أنَّ التّوسّع في ظرف المكان لا يطَّردُ، ولا سيّما إنْ كان توسُّعًا إلى الفاعل والمفعول[٤٩].

وبناءً على هذا فلا إشكال من النّاحية النّحويّة في أنْ يُنصب الظّرف على الظّرفيّة، أو يأتي مُتصرّفًا ويخرج عن الظّرفيّة إلى غيرها، ولكنَّ الإشكالَ يتأَتّى من جهة المعنى؛ إذ الظّرفيّة تكون متضمّنةً معنى (في) الدّال على الظّرفيّة[٥٠]، فقولنا: (جئتُ الصّبحَ) معناه: (في الصّبح)، وقولنا: (جلستُ يمينَك) معناه: (في يمينك)، فإذا تصرَّف الظّرف وخرجَ عن الظّرفيّة فَقَدَ معنى (في). ولو رجعنا إلى كتب التّفسير والإعراب لوجدنا أكثرها تُحمَل فيها (بين) محمل الأسماء، فابن عطيّة فسّره بقوله: "وأُجري البين مجرى الأسماء، وأُزيل عنه الظّرفيّة، إذ هو بمعنى: حالهما وعِشرتهما وصحبتهما"[٥١]، وقال العكبريّ: "و(بين) هنا: الوصل الكائن بين الزّوجَينِ"[٥٢]، وحمله أبو حيّان على الظّرفيّة مع إجازة خروجه عنها بقوله: "أو يكون استُعمل اسمًا وزالَ معنى الظّرف، أو أَجرى البينَ مجرى: حالهما وعِشرتهما وصحبتهما"[٥٣]، وكذا حمله السّمين الحلبيّ في أحد وجهَينِ[٥٤]، وجعله أبو السّعود جاريًا مجرى المفعول به أو الفاعل للمصدر (شقاق)[٥٥]، ومثله فعل الشّوكانيّ[٥٦].

وعلى هذا الّذي ذكره المفسّرون يتعارض معنى الآية مع ما أجازه الأخفش الأوسط؛ إذ حمْلُهُ على الظّرف ونصْبُهُ يجعل معناه: (شقاقًا فيما بينهما)، وعلى ما تقدّم من أقوال المفسّرين فإنَّ

معناه في الآية: شقاق حالهما وعِشرتهما. أمّا مَن حَمَلَه على الظّرفيّة مع كونه مجرورًا –وهم عددٌ من المفسّرين[٥٧]– فلا إشكال ولا تعارض في معنى الآية مع ما أجازه الأخفش الأوسط، وحجّة هؤلاء الّذين حملوه على الظّرفيّة مع كونه مجرورًا بيّنها الآلوسيّ بقوله: "و(بين) من الظّروف المكانيّة الّتي يقلّ تصرّفها"[٥٨]، ويؤيّدُ الآلوسيَّ فيما ذكره كلامُ ناظر الجيش –آنف الذكر– من أنَّ الاتّساع والتّصرّف في ظروف المكان غير مُطَّردٍ بخلاف ظروف الزّمان الّتي تُعدُّ أكثر تمكّنًا في الظّرفيّة من ظروف المكان.

خامسًا: دلالة الواو والباء مع الفعل (خَلَطَ):

أجاز الأخفش الأوسط في حديثه عن قوله تعالى: ﴿**وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا**﴾ (التوبة: ١٠٢) أنْ تكون: (بآخَر)، مشبّهًا هذا بقولهم: (استوى الماءُ والخشبةَ)، أي: (بالخشبة)، و(خلطتُ الماءَ واللّبنَ)، أي: (باللّبن)[٥٩].

وذكر أصحاب المعجمات اللغويّة أنَّ (خَلَطَ) تكون بالباء، فيقال: (خلطتُ الشّيء بالشّيءِ)[٦٠]؛ لذا ذهب بعض المفسّرين إلى تضمين الواو في الآية معنى الباء، وهذا ما فعله البيضاويّ[٦١]، والشّوكانيّ[٦٢]، في حين جعَلَ الشّهاب الخفاجيّ التّضمينَ في الفعل، فضمّنَ (خَلَطَ) معنى (عمل)[٦٣].

والحقيقة أنَّ تمثيل الأخفش الأوسط لِما أجازه بقولهم: (استوى الماءُ والخشبةَ) ليس صحيحًا؛ إذ الواو هنا ليست كما قدَّر بقوله: "أي: بالخشبة"، وإنّما هي واو المعيّة، و(الخشبة) منصوبٌ على أنَّه مفعولٌ معه؛ لذا نقَلَ الطّبريّ إنكار بعض النّحاة لِمثل هذا التّشبيه، وعلّل هذا بقوله: "واعتُلَّ في ذلك بأنَّ الفعل (خَلَطَ) عاملٌ في الأوّل والثّاني، وجائزٌ تقديم كلّ واحدٍ منهما على صاحبه، وأنَّ تقديم (الخشبة) على (الماء) غير جائزٍ في قولهم: (استوى الماءُ والخشبةَ)"[٦٤].

والكلام على الباء والواو مع الفعل (خَلَطَ) يحوي اختلافًا معنويًّا؛ إذ مع الواو الّتي تفيد الجمع المُطلق بلا ترتيبٍ عند البصريين –كما هو معلومٌ– يجعل من قولنا: (خلطتُ الماءَ واللّبنَ) مُرادًا منه الجمع، فيكون (الماء) مخلوطًا ومخلوطًا به، وكذا (اللّبن)، أمّا في قولنا: (خلطتُ الماءَ

باللّبنِ) فيكون (الماء) مخلوطًا، و(اللّبن) مخلوطًا به. وهذا ما أشاره عددٌ من المفسّرين، كالزّمخشريّ[٦٥]، وأبي حيّان[٦٦].

ولأجل هذا الاختلاف المعنويّ يرى عددٌ من المفسّرين أنَّ مجيء الواو في الآية هو الأنسبُ، وكان مجيؤها بدل الباء مقصودًا؛ إذ لو جاء بالباء لكان المعنى: أنَّ عملهم الصّالح اختلط وامتزج بالسّيّء حتّى لا يكاد يتميّزُ منه، ولا سيّما أنَّ هذا من معاني (خَلَطَ)، وفي هذا يقول الفيّوميّ: "خلطتُ الشّيءَ بغيره خلطًا، من باب (ضَرَبَ): ضممته إليه فاختلط هو، وقد يمكن التّمييز بعد ذلك كما في خَلْطِ الحيوانات، وقد لا يمكن"[٦٧]. أمّا مجيء الآية بالواو فهو لإرادة مطلق الجمع؛ ولكي لا يُفهَم من مجيئها بالباء أنَّ عملهم الصّالح اختلط وتلاشى في السّيّء، وهذا ما أكَّده الرّازيّ بقوله: "وجوابه: أنَّ الخَلْطَ عبارةٌ عن الجمع المطلق، وأمّا قولك: (خلطته)، فإنَّما يَحسُن في الموضع الّذي يمتزج كلُّ واحدٍ منهما بالآخَر، ويتغيَّر كلُّ واحدٍ منهما بسبب تلك المخالَطة عن صِفته الأصليّة، كقولك: (خلطتُ الماءَ باللّبنِ). واللائق بهذا الموضع هو الجمع المطلق؛ لأنَّ العمل الصّالح والعمل السّيّء إذا حَصَلا بقيَ كلُّ واحدٍ منهما كما كانَ"[٦٨]، ومثله فعل الآلوسيّ[٦٩].

وبناءً على كلّ ما تقدّم فإنَّ ما أجازه الأخفش الأوسط مِن إحلال الباء محلّ الواو، أو العكس لا يصلحُ في الآيةِ ولا في غيرها؛ لأنَّ هذا يُغيّر في المعنى وإنْ كان جائزًا في العربيّة.

نتائج البحث:

توصل البحث إلى عددٍ من النّتائج، نوجزها بالآتي:

١. من خلال المسائل الّتي أجازها الأخفش الأوسط، وهي ما تناولته بالدّراسة يبدو لي أنَّه غلّب القاعدة النحويّة على المعنى في غالب ما أجازه، واهتمَّ بالقاعدة النّحويّة وما تجَوّزُهُ من أوجهٍ؛ لذا نجده يجيز أوجهًا تصحُّ من النّاحية النّحويّة إلّا أنَّها تؤدي إلى اختلاف المعنى أو اختلاله من دون أنْ ينبّه على هذا.

٢. إنَّ إجازة علماء العربيّة أوجهًا في القرآن الكريم لمْ يقرأ بها أحدٌ من القُرّاء لا يقصدون به إضافة هذه الأوجه إلى القرآن الكريم، أو إجازة القراءة بها، وإنَّما أرادوا –في رأيي– إظهار مرونة اللغة العربيّة وبراعتها في تنويع أساليب التّعبير.

٣. إنَّ ذِكْرَ الأوجه الجائزة في اللغة في أثناء إعراب القرآن الكريم وتفسيره تكشف عن النِتاجِ العلميّ للعالِم، ومدى إحاطته باللغة، وهذا يُغني كتبهم بالمعلومات، شَرْط أنْ لا يُقِرّوا بأنَّ هذه الأوجه الجائزة مسموحٌ بها في القرآن الكريم ما لَمْ تَرِد بها قراءةٌ صحيحةُ السَّنَد.

٤. لمْ يكن الأخفش الأوسط على درايةٍ تامّةٍ بالقراءات؛ إذ وجدتُ عددًا من الآيات القرآنية أجاز فيها أوجهًا نحويّةً مع تصريحه بأنَّه لمْ يقرأ بها أحدٌ، وعند الرّجوع إلى كُتبِ القراءات وجدتُها مقروءًا بها.

هوامش البحث:

(١) لسان العرب: (مادة: جوز): ٣٢٦/٥.

(٢) المصباح المنيّر: (مادة: جوز): ١١٤/١.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو: ٤٤.

(٤) رسالة الحدود: ٥٩.

(٥) الكليات: ٣٤٠.

(٦) المقرّب: ٨٧.

(٧) النّحو الوافي: ١٢٧/٢.

(٨) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: (مسألة: ١٢): ٦٩/١.

(٩) كتاب سيبويه (تحقيق: عبد السّلام محمد هارون): ٨١/١.

(١٠) المُقتضب: ٧٦/٢

(١١) معاني القرآن للأخفش: ٨٣/١.

(١٢) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١٣٢/٢.

(١٣) يُنظر: أوضح المسالك: ١٤٢/٢، وشرح الأشمونيّ: ٤٣١/١.

(١٤) يُنظر: مغني اللبيب: ٤٩٦.

(١٥) يُنظر: الكنّاش في فنّي النّحو والصّرف: ١٧٤/١.

(١٦) يُنظر: الكنّاش في فنّي النّحو والصّرف: ١٧٤/١، وشرح التّصريح: ٤٤٤/١.

(١٧) كتاب سيبويه (تحقيق: عبد السّلام محمد هارون): ١٣٨/١.

(١٨) يُنظر: الرّدّ على النّحاة: ٩٦.

(١٩) يُنظر: شرح المقدّمة المحسبة: ٢٥٩/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢٥٠/١، وشرح الرّضيّ على الكافية: ٢٧٠/١، ومغني اللبيب: ٢١٩، وتمهيد القواعد: ١٠٤٨/٢، وهمع الهوامع: ٤٠٦/١.

(٢٠) يُنظر: التّذييل والتّكميل: ١٠٦/٤.

(٢١) يُنظر: أوضح المسالك: ١٤٣/٢، وتمهيد القواعد: ١٠٤٨/٢.

(٢٢) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد: كتاب سيبويه (تحقيق: عبد السّلام محمد هارون): ١٣٩/١، ١٤٣، وشرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٤٩٣/١، ٤٩٩، والبديع في علم العربيّة: ٨٧/١، والجنى الدّاني: ٧١.

(٢٣) يُنظر: كتاب سيبويه (تحقيق: عبد السّلام محمد هارون): ١٤٣/١.

(٢٤) شرح التّسهيل لابن مالك: ٣٣٠/١-٣٣١.

(٢٥) يُنظر: همع الهوامع: ٤٠٦/١.

(٢٦) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٩٨/٥.

(٢٧) يُنظر: المحرر الوجيز: ١٣٤/١.

(٢٨) معاني القرآن للأخفش: ١٦٩/١. وذكر أبو حيّان في: البحر المحيط: ١٨٤/٢، أنَّه قُرئ بنصب (عِدّة)، ولمْ يذكر لِمَن القراءة، ولمْ أجد في كتب القراءات السّبع، ولا العشر، ولا الأربع عشرة، ولا الشّاذة قراءةً بالنّصب -فيما وقفتُ عليه من المصادر-.

(٢٩) يُنظر: التّبيان في إعراب القرآن: ١٥٠/١، وشرح الكافية الشّافية: ١٢٦١/٣، وتوضيح المقاصد: ١٠٢٨/٢، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٤٩، وتمهيد القواعد: ٣٥٠٧/٧.

(٣٠) يُنظر: الخصائص: ١٧٤/٣، وشرح ابن النّاظم على الألفيّة: ٣٨٩/١، ومغني اللبيب: ٨٢٦.

(٣١) يُنظر: شرح المُفصّل لابن يعيش: ١١١/٥.

(٣٢) يُنظر: تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد: ١٨٢، وشرح الشّواهد للعينيّ: ٤٨٢/١.

(٣٣) يُنظر: البحر المحيط: ١٨٤/٢.

(٣٤) أمالي ابن الحاجب: ٤٠٩/١.

(٣٥) همع الهوامع: ٤٤٢/١.

(٣٦) يُنظر: شرح التّسهيل لابن مالك: ٢٨٧/١، وارتشاف الضّرب: ١٠٨٦/٣، والتّذييل والتّكميل: ٣١٣/٣.

(٣٧) يُنظر: توضيح المقاصد: ٥٠٢/١، وشرح التّصريح: ٢٥٥/١، وحاشية الصّبان: ٣٥٧/١، وحاشية الخضريّ: ٢٧٠/١.

(٣٨) يُنظر: شرح الرّضيّ على الكافية: ٢٣٦/١، وبدائع الفوائد: ١٥٧/٢، والدّر المصون: ٦٦٢/٣، والبرهان في علوم القرآن: ٧١/٤، وإرشاد العقل السّليم: ٨٦/٤، ١٩٤، ١٠٢/٥، وفتح القدير: ٢٣/١.

(٣٩) معاني القرآن للأخفش: ٧٥/١.

(٤٠) معاني القرآن للأخفش: ٥٥٩/٢.

(٤١) يُنظر: الجنى الدّاني: ٥٣٠.

(٤٢) يُنظر: المقتضب: ٢٨/٣.

(٤٣) كتاب سيبويه (تحقيق: عبد السّلام محمد هارون): ٢٦٨/١. ويُنظر: التّعليقة على كتاب سيبويه: ١٧٩/١.

(٤٤) يُنظر: شرح التّسهيل لابن مالك: ٣٤٨/٢.

(٤٥) يُنظر: البحر المحيط: ٦١/١، ومغني اللبيب: ٢٢٩.

(٤٦) معاني القرآن للأخفش: ٢٥٦/١.

(٤٧) يُنظر: شرح ابن النّاظم على الألفيّة: ٢٠٢/١، وجامع الدّروس العربيّة: ٥٠/٣، والنّحو الوافي: ٢٥٩/٢.

(٤٨) يُنظر: شرح التّسهيل لابن مالك: ٢٤٣/٢، والتّذييل والتّكميل: ٨٣/٨.

(٤٩) يُنظر: تمهيد القواعد: ٢٠٣٢/٤.

(٥٠) يُنظر: شرح التّسهيل لابن مالك: ٢٤٤/٢، والنّحو الوافي: ٢٤٢/٢.

(٥١) المحرر الوجيز: ٤٩/٢.

(٥٢) التّبيان في إعراب القرآن: ٣٥٥/١.

(٥٣) البحر المحيط: ٦٢٩/٣.

(٥٤) يُنظر: الدّر المصون: ٦٧٤/٣.

(٥٥) يُنظر: إرشاد العقل السّليم: ١٧٥/٢.

(٥٦) يُنظر: فتح القدير: ٥٣٤/١.

(٥٧) يُنظر: الكشّاف: ٥٠٨/١، وتفسير الرّازيّ: ٧٣/١٠، ومدارك التّنزيل: ٣٥٦/١، والبحر المحيط: ٦٢٩/٣، وروح المعاني: ٢٦/٣.

(٥٨) روح المعاني: ٢٦/٣.

(٥٩) يُنظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٦٤/١.

(٦٠) يُنظر: العين: (مادة: خ ط ل): ٢١٨/٤، وتهذيب اللغة: (مادة: خ ط ل): ١٠٧/٧، والصّحاح: (مادة: خلط): ١١٢٤/٣، ومقاييس اللغة: (مادة: خلط): ٢٠٨/٢، ولسان العرب: (مادة: خلط): ٢٩١/٧.

(٦١) يُنظر: أنوار التّنزيل: ٩٦/٣.

(٦٢) يُنظر: فتح القدير: ٤٥٤/٢.

(٦٣) يُنظر: حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ: ٣٥٩/٤.

(٦٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٤٤٦/١٤.

(٦٥) يُنظر: الكشّاف: ٣٠٧/٢.

(٦٦) يُنظر: البحر المحيط: ٤٩٨/٥.

(٦٧) المصباح المنير: (مادة: خ ل ط): ١٧٧/١.

(٦٨) تفسير الرّازيّ: ١٣٢/١٦.

(٦٩) يُنظر: روح المعاني: ١٣/٦.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- ارتشاف الضَّرَب مِن لسان العرب: أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د.رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السّعود محمد بن محمد بن مصطفى العماديّ (ت٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- الاقتراح في علم أصول النحو: أبو عبد الرحمن جلال الدين السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٩٩٠م.
- الأمالي النّحوية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف: بابن الحاجِب (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويِّينَ البصريينَ والكوفيينَ: كمال الدّين أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريّ، الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: عبد الله بن عمر البيضاويّ (ت٧٩١هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشليّ، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشّيخ محمد البقاعيّ، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، د.ت.
- البحر المحيط في التّفسير: أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- بدائع الفوائد: شمس الدّين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن قيّم الجوزيّة (ت٧٥١هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان، د.ت.
- البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشّيبانيّ الجزريّ ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدّين محمد بن عبد الله بن بهادر الزّركشيّ (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابى الحلبيّ وشركائه، ط١، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبَريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: عليّ محمد البجاويّ، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبيّ وشركاؤه، د.ت.
- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل: أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، تواريخ مختلفة.
- تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- التّعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- تفسير الرّازيّ، والمسمى: التّفسير الكبير، أو: مفاتيح الغيب: فخر الدّين محمد بن عمر الرّازيّ (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدّين محمد بن يوسف بن أحمد الحلبيّ، ثمّ المصريّ، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.
- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهريّ، الهرويّ (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدّين أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المُراديّ، المصريّ، المالكيّ (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطّبريّ (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- جامع الدّروس العربيّة: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- الجنى الدّاني في حروف المعانيّ: أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله المُراديّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل: الشّيخ محمد الخضريّ (ت١٢٨٧هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

- حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ، المُسمّاة: (عناية القاضي وكفاية الراضي): شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجيّ (ت١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.
- حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصّبّان (ت١٢٠٦هـ)، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النّجّار، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون: شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن يوسف بن عبد الدّائم المعروف: بالسّمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د.ت.
- الرّد على النّحاة: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبيّ (ت٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- رسالة الحدود: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرّمّانيّ (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د.ت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني: أبو الفضل محمود شكري الآلوسيّ (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطيّة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيليّ (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار التّراث، القاهرة، ودار مصر للطّباعة، سعيد جودة السّحّار وشركاؤه، ط٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- شرح الأشمونيّ على ألفيّه ابن مالك، والمُسمّى: (منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك): أبو الحسن علي بن محمد الأشمونيّ (ت٩١٨هـ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- شرح ألفيّة ابن مالك لابن النّاظم: بدر الدّين أبو عبد الله محمد بن جمال الدّين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطّائيّ الجيانيّ (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- شرح التّصريح على التّوضيح: الشّيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- شرح الرّضي على الكافية: رضيّ الدّين محمد بن الحسن الأستراباديّ (ت٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- شرح الكافية الشّافية: ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، كلية الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة، مكّة المُكرَّمة، ط١، د.ت.
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السّيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سَيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٨م.
- شرح المفصّل: موفق الدّين يعيش بن علي بن يعيش النّحويّ (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المُحسَبة: أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصريّة، الكويت، ط١، ج١: ١٩٧٦م، ج٢: ١٩٧٧م.
- صحاح اللغة وتاج العربيّة: إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- العين: أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ، البصريّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزوميّ، د. إبراهيم السّامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ت.
- فتح القدير الجامع بين فنَّي الرّواية والدّراية في علم التّفسير: محمد بن علي بن محمد الشّوكانيّ (ت١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ودار الكَلِم الطّيب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدّين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدّمشقيّ العلائيّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشّاعر، دار البشير، عَمّان، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسينيّ الكفويّ (ت١٠٢٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- الكنّاش في فني النحو والصـــرف: أبو الفداء عماد الدين إســـماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شـاهنشـاه بن أيوب، الملك المؤيد، صـاحب حماة (ت٧٣٢هـــ)، دراسـة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوّام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
- لســـان العرب: جمال الدّين أبو الفضـــل محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصـــاريّ، الرُّويفعيّ، الأفريقيّ (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز في تفســـير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرّحمن بن تمّام بن عطيّة الأندلسيّ، المُحارِبيّ (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: حافظ الدّين أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النّسـفيّ (ت٧١٠هـــ)، حقّقه وخرّج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدَّم له: محيي الدّين ديب مستو، دار الكَلِم الطّيب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- المصـــباح المنير في غريب الشّـــرح الكبير: أبو العبّاس أحمد بن محمد بن علي الفيُّوميّ، الحمويّ (ت نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلميّة، بيروت، د.ت.
- معاني القرآن: أبو الحســـن ســـعيد بن مســـعدة المجاشـــعيّ، المعروف: بالأخفش الأوســـط (ت٢١٥هـــــ)، تحقيق: د. هـدى محمود قراعـة، مكتبـة الخـانجي، القـاهرة، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ الزّجّاج (ت٣١١هـــ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشـام الأنصـاريّ (ت٧٦١هـــ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، المشهور بـــ (شرح الشّواهد الكبرى): بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى العينيّ (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السـودان، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السّـلام للطّباعة والنّشـر والتّوزيع والتّرجمة، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ، الرّازيّ (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- المُقْتَضَب: أبو العبّاس المُبَرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

- المُقرَّب: علي بن مؤمن، المعروف: بـ(ابن عصفور) (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد السّتّار الجواريّ، عبد الله الجبوريّ، مطبعة العانيّ، بغداد، منشـورات وزارة الأوقاف والشّـؤون الدّينيّة العراقيّة، د.ت.
- النحو الوافي: عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥، د.ت.
- همع الهوامع: شـرح جمع الجوامع في عِلم العربيّة: جلال الدّين السّـيوطيّ (ت٩١١هـــــ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقيّة، مصر، د.ت.